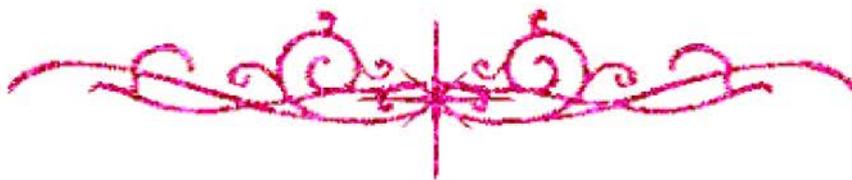


hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



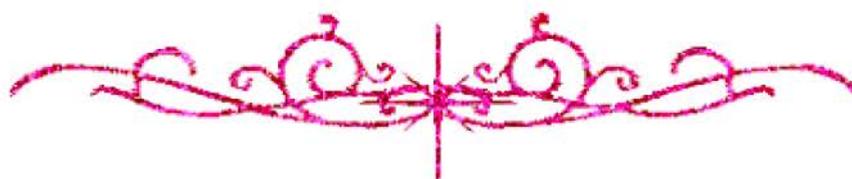
hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية



# شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



hossam maghraby



# جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

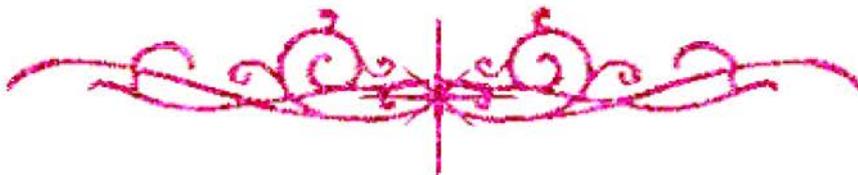
## قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها  
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغييرات



## يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



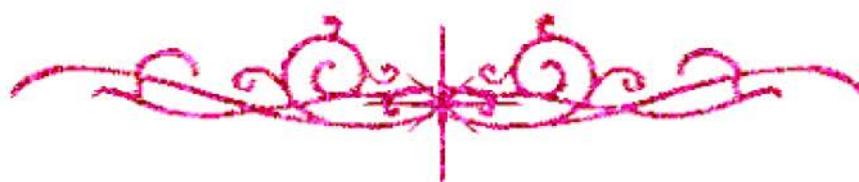
hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية



# بعض الوثائق الأصلية تالفة



hossam maghraby

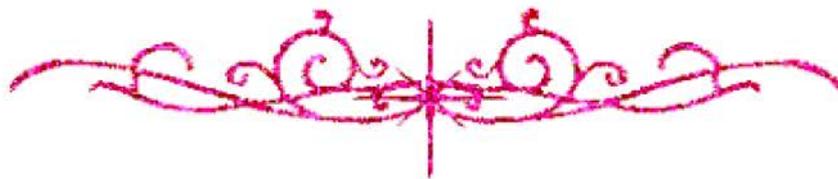


شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل



B ١٩٢٥٤



كلية الحقوق  
تسم القانون العام

# التأديب الإداري في الوظيفة العامة ومدى تأثيره بالحكم الجنائي

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق  
مقدمة من

**الباحث/ عيسى محمد عيسى مناصرة**  
فلسطيني الجنسية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

مشرفاً ورئيساً

**الأستاذ الدكتور/ محمود عاطف البنا**

أستاذ القانون العام في كلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

**الأستاذ الدكتور/ ماجد راغب الطلو**

أستاذ القانون العام في كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

عضواً

**الأستاذ الدكتور/ أنور أحمد رسلان**

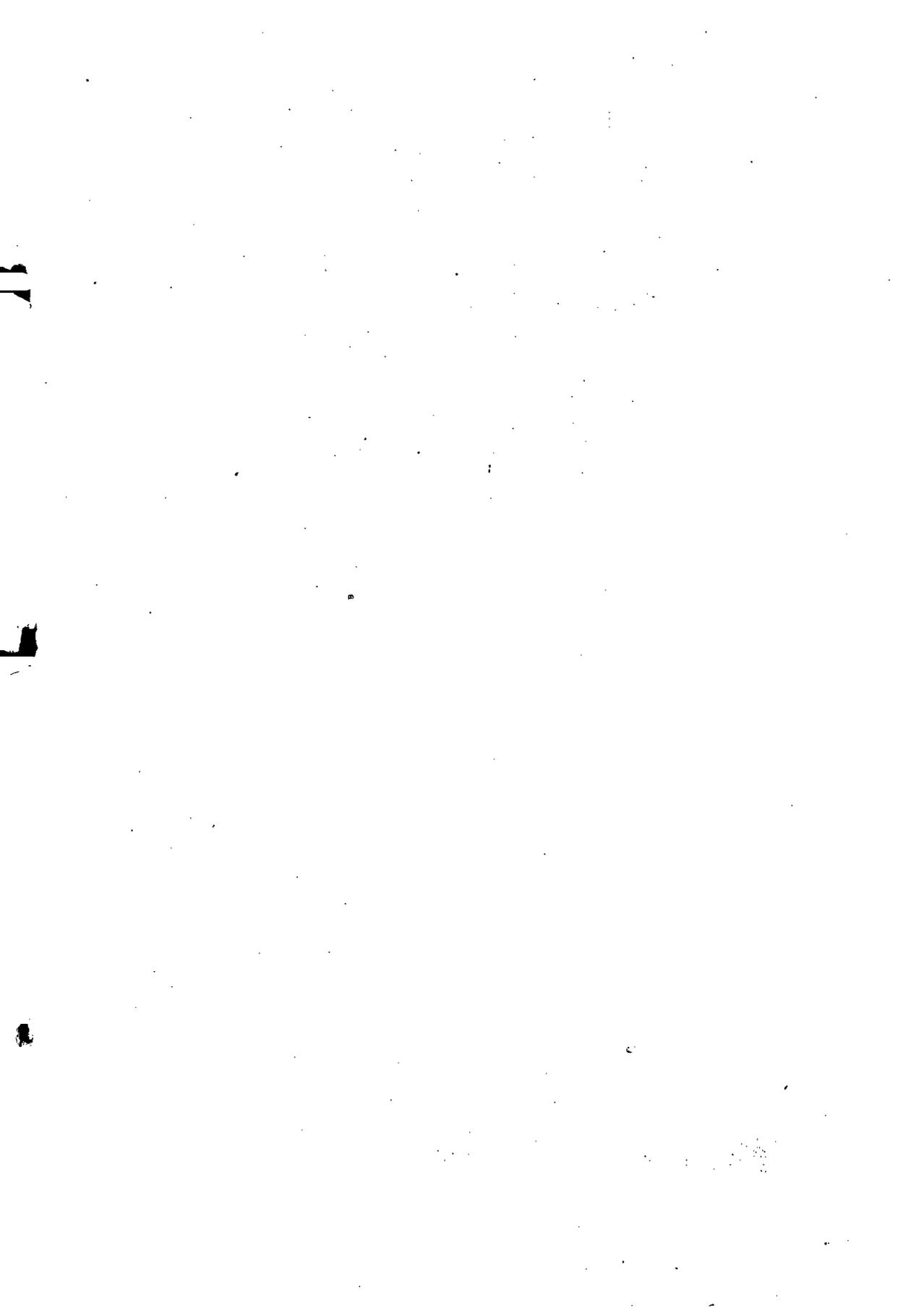
أستاذ القانون العام والصيد الأسبق لكلية الحقوق - جامعة القاهرة

مشرفاً وعضواً

**الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم**

أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق لشؤون الدراسات

العليا والبحوث - جامعة القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ  
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة. الآية (٣٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي  
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

صدق الله العظيم

سورة طه. الآيات (٢٥ - ٢٨)



## الإهداء

إلى الوالدين

رمز الدعاء الصادق والحنان الدافئ... والعطاء المتواصل

إلى زوجتي

رمز المحبة الصادقة والطاهرة... والتضحية اللامحدودة

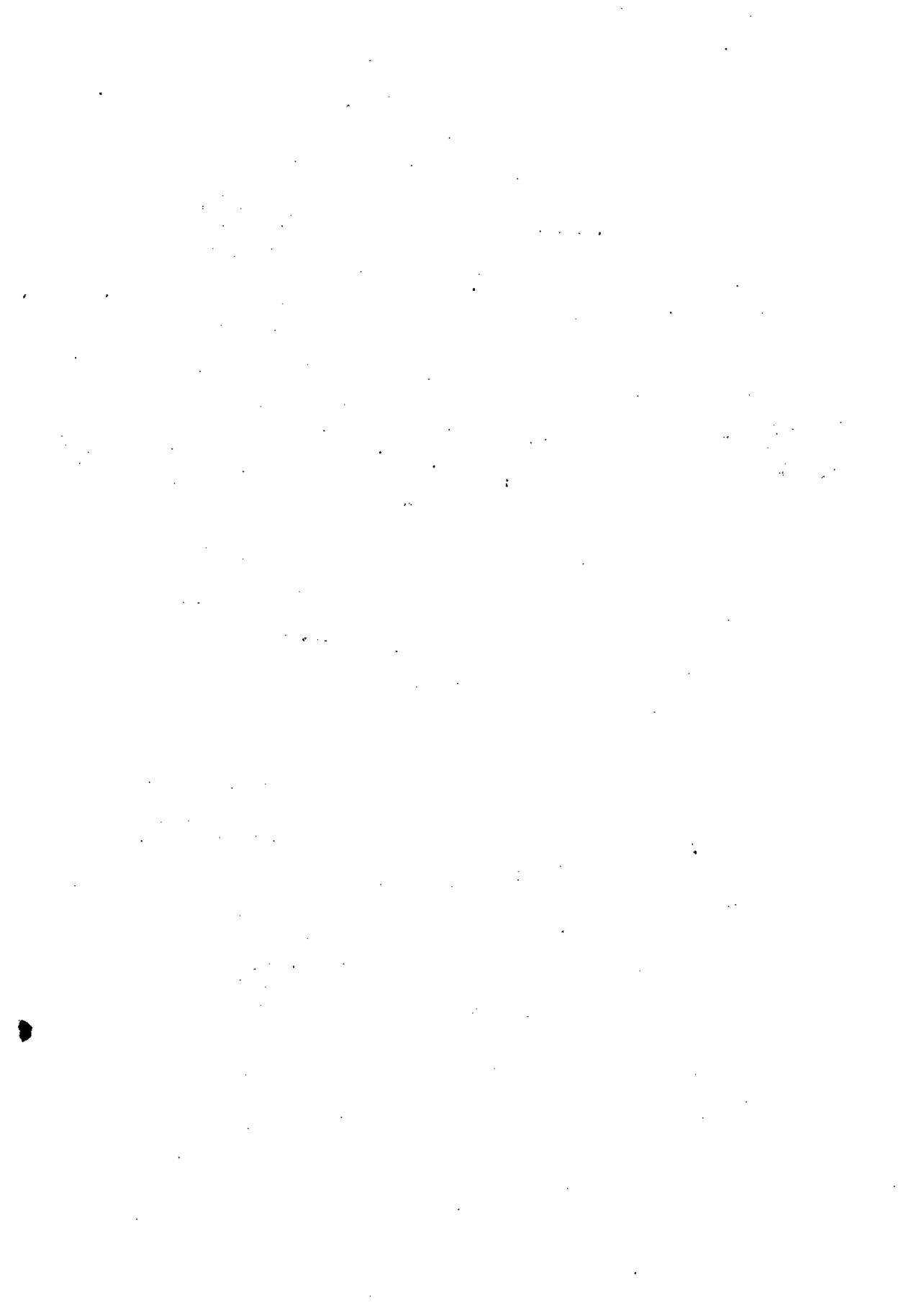
إلى بناتي: لمار وليان

مهجتي قلبي... وشمس دنيتي ونور ظلامي

إلى وطني الحبيب فلسطين

وإلى من هم أكرم منا جميعاً..... شهداء القضية الفلسطينية

إليهم يوماً أصحبي هذا العمل



## شكر وتقدير

لله أولاً أبدأ شكري وحمدي له.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر أساتذتي الأجلاء:

إلى أستاذي ومشرفي على هذه الرسالة/ الأستاذ العلامة الذي خُرج أجيالاً وأجيالاً من علمه الواسع. الأستاذ الدكتور **محمود عاطف البنا** الذي كان على الدوام متابعاً لهذه الرسالة، وفي مراحلها كافة. رغم انشغاله في هموم الوطن وبنياته القانوني الجديد، والذي كان آخره وضع اللبنة الأساسية في الإعلان الدستوري الجديد. رغم ذلك لم يبخل علي في علمه وأفكاره العميقة التي أنارت طريقي، وشكلت الدعامة الأساسية لبنيان هذه الرسالة. فله مني كل الشكر والتقدير على كرم أخلاقه وسعة علمه، وصبره على السؤال طوال مدة هذه الرسالة.

كما لا يسعني إلا أن أشكر أستاذي ومشرفي على هذه الرسالة أيضاً. الأستاذ الدكتور **همرسالم** وكيل شؤون الدراسات العليا والبحوث في كلية الحقوق بجامعة القاهرة. فهو ثروة هذا الزمان في علمه وأفكاره ومؤلفاته المتقدمة. فقد كان شديد الحرص على كل جديد بهذه الرسالة، وحريصاً على لم شمل أفكاره من خلال القراءة الواسعة. فهذا الحرص الشديد من قبل أستاذي. كان له الأثر في نفسي وسلوكي أثناء مسيرة حياتي العلمية. فله مني كل الشكر والتقدير لجهده المميز في إخراج هذه الرسالة.

كما أشكر. وأقدر عالياً الأستاذ الدكتور/ **ماجد رافع العلو** أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية. لقبوله أن يكون عضواً في المناقشة والحكم على هذه الرسالة. فهذا شرف كبير لي أن

يكون الأستاذ العلامة ذو العلم الواسع والأفكار العميقة التي وجدتها  
في مؤلفاته أحد أعضاء لجنة الحكم على رسالتي.

كما أن الشكر موصول وعلى الدوام لأستاذنا العميد الأسبق  
لكلية الحقوق في جامعة القاهرة. الأستاذ الدكتور **أنور أحمد رسلان**  
لقبوله أن يكون أحد أعضاء لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة.  
فهذا شرف كبير لي أن يدلي عميدنا العلامة بأفكاره، ويمدنا بعلمه  
الواسع الذي وجدته في مؤلفاته التي أثرت هذه الرسالة.

وأخيراً أشكر جامعة القدس في فلسطين، وخصوصاً أساتذتي  
في كلية الحقوق، والذين كان لهم الدور الأهم في بناء قدراتي العلمية.  
حتى أصبحت زميلاً لهم في الكلية.

وأختتم شكري لزميلي وصديقي العزيز الدكتور **عبد الناصر**  
**أبوسمهدانه** لوقوفه إلى جانبي ومساعدتي طوال فترة دراستي.

وأقول لهم جميعاً. جزاكم الله خيراً وجعل الله كل ما قدمتموه في  
موازين حسناتكم.

«إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً».

## مقدمة

مظاهر الحياة في الدولة المعاصرة لم تعد كما كانت سابقاً، وهذا انعكس على وظيفة الدولة التي امتدت حديثاً لتشمل مختلف شؤون الحياة: الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وغيرها الكثير من الوظائف.

فالدولة اليوم لم تعد حرة - كما كانت سابقاً - في إشباع حاجيات الأفراد في المجالات السابقة، بل هي اليوم مسؤولة وملتزمة بالوفاء بها وتحقيقها باعتبارها من الحقوق التي تكفلها الدساتير في الدولة<sup>(١)</sup>.

كما أن الدولة بجهازها الإداري ومؤسساتها وهيئاتها مطالبة على نحو منظم ودون تباطؤ بتلبية هذه الاحتياجات، والوظيفة العامة - التي تعد الركن الأساسي في الجهاز الإداري - هي التي سيتم من خلالها تلبية الاحتياجات وتقديم الخدمات للمواطنين على أكمل وجه.

والتزامات الوظيفة العامة تقع بالدرجة الأولى على كاهل الموظف الذي يشغل هذه الوظيفة، بحيث يتوجب عليه أداء العمل المنوط به بكل كفاءة وبما يضمن حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد.. لأن الفرق بين التقدم والتخلف، وبين النجاح والفشل يعود بالدرجة الأولى لكفاءة الجهاز الإداري في الدولة أكثر من درجة وفرة الموارد<sup>(٢)</sup>.

فالموظف العام يمثل اليوم أداة الدولة التنفيذية والتي من خلاله تحقق برنامجها التنموي في كافة المجالات، وهذا الموظف يمثل حضارة الدولة وتقدمها وصورتها الحقيقية سواء على صعيد الدولة الداخلي أم صعيد علاقاتها الخارجية.

إن العبء الملقى على عاتق الموظف العام يتطلب منه النشاط والجهد والمثابرة، كما يتطلب منه الاتزان والانضباط في تصرفاته كافة، لأنه ليس مثل أي

---

(١) وهذا ما تؤكدته المواد من (١٩ - ٢٩) من القانون الأساسي الفلسطيني (يمثل الدستور) والصادر في مدينة رام الله بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٨ والتي نصت وأقرت هذه الحقوق والحريات المكفولة بالدستور والتي يتوجب على الدولة مراعاتها واحترامها إضافة إلى ضرورة تأمينها وتوفيرها حتى يشعر بها المواطن. ويقابلها المواد (٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢) من الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر والصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١. وكذلك المواد (١٠ - ٢١، ٢٤) من الدستور المصري عام ١٩٧١ المعلق أحكامه بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

(٢) د. حمدي مصطفى المعاذ - وظائف الإدارة - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٢ - ص ٥.

فرد في المجتمع، بل يمثل صورة الدولة وصلاح المجتمع.

إن الموظف أثناء وظيفته هو إنسان مطلوب منه التفكير والتخطيط والتنفيذ، فمهام الوظيفة تضع هذا الموظف في موقف لا يحسد عليه لما تمليه عليه هذه الوظيفة من أعباء عديدة ومتطلبات متنوعة تمتد إلى حياته الخاصة.

وهذا الإنسان ليس معصوماً عن الخطأ، فهو بهذه الوظيفة يؤثر ويتأثر بها لأنه إنسان يرغب ويحس ويدرك ويتأثر ويؤثر في المجتمع الذي يعيش فيه.

وهذا الموظف إذا اجتهد في عمله وارتز في تصرفاته سيكافأ على ذلك من قبل الدولة. إضافة إلى أنه يدرك سلفاً ثمرة اجتهاده وما يترتب عليها من مكافأة وترقية في السلم الإداري المُعدّ سلفاً وفق القاتون. والموظف في حياته الوظيفية مُطَّع تماماً على آليات تدرجه في الوظيفة العامة وضوابطها منذ تعيينه حتى انتهاء خدمته، وهذا ما يجعله دائم الحذر في تصرفاته ونشيط ومبدع في عمله.

لكن ماذا لو أهمل الموظف في واجباته أو لم يُقِّم التوازن المطلوب بين حياته العامة وحياته الخاصة في تصرفاته أو أنه أثناء قيامه بمهام وظيفته أخطأ في شأن ما.

من الطبيعي أن نجد الدولة ممثلة بسلطاتها المختلفة جاهزة لتأديبه عن هذه الأخطاء الوظيفية أو المسلكية حسب المنظومة التأديبية الخاصة بها. وهدفها من ذلك هو الحفاظ على الوظيفة العامة والمصلحة العامة المتمثلة باستمرار واستقرار العمل في مرافق الدولة، والنهوض بالعمل الوظيفي وتصويبه وانتظامه وليس العقاب بحد ذاته. فإذا كان الأمر كذلك، هل يستطيع الموظف العام معرفة ماهية المخالفات أو الجرائم التأديبية التي يرتكبها ويستحق العقاب بسببها؟ وهل صورها واضحة أمامه؟ بحيث يستطيع أخذ الحيطة اللازمة بشأن تصرفاته. أم أن هناك صعوبات أو استحالة بشأن وضوح وحصر صورها؟

وإذا كان التأديب حقاً مُصاناً للدولة من أجل استمرارية عمل مرافقها وتقديم خدماتها للمواطنين على أكمل وجه. إلا أنه من الضروري أيضاً إرساء قواعد العدالة في أثناء قيام الدولة بمسائلة الموظف وتأديبه من قبل سلطاتها المختلفة، لأن هذه القواعد أصبحت من المبادئ العامة التي يتوجب على الدولة مراعاتها في تصرفاتها سيما في تأديب الموظف العام، حتى لو كانت قوانين هذه الدولة لم تنص عليها بصراحة. فإلى أي مدى تتحقق هذه الضمانات قانونياً وعملياً؟

كما أن المشكلة تزداد خطورة عندما يشكل تصرف الموظف المخالف جريمتين في آن واحد: إحداها جنائية. والأخرى، تأديبية (إدارية) مما يترتب